تحرير المسائل النحوية

في رسالة الأنبابي فيما يتعلق بقوله صلى اللّه عليه وسلم: لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي إِلاَّ مَنْ لَوْ شِئْتُ لأَخَذْتُ عَنْهُ لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ

د. أحمد علي علي لقم

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلام على أشرف المرسلين، سيِّدنا محمد وعلى آله وصحْبه أجمعين، وبعد....

فقد كانت لي دراسةٌ من قبلُ في مرحلة التخصص ((الماجستير)) ﴿ بين الصبان وأستاذه الحفني من خلال حَاشيتهما على منهج السالك للأشموني﴾، وصلتني هذه المرحلةَ وتلك الدراسةُ بنحوِ أصحابِ الحواشي والتقريرات فجمعتُ عشراتِ الحواشي والتقريرات التي كُتبت في هذه الحقبة.

وفي أثناء ذلك قُدِّرَ لي أن أعرفَ علما من علماء الإسلام واللغة والنحو، هو شيخُ الإسلام ، وشمسُ الدين محمد الأنبابي ت ١٣١٣ هـ ؛ فطوفت في أرجاء المكتبات وأماكن المخطوطات؛ حتى حصلتُ على كلِّ مصنفاته في النحو، وجُلِّ مؤلفاته البلاغية التي كانت قد أربت على عشرين مصنفا وقرأتُها قراءةً متأنيةً أقنعتني بأثر ذلك العالم في الدراسات النحوية ومِنْ هُنا وَجدتُني مدفوعاً إلى دراسة الأنبابي، فكان﴿ الأنبابي وجهوده النحوية ﴾ موضوع دراستي لمرحلة العالمية "الدكتوراه".

ثم بدا لي من بعد ما أنهيت دراستي حول الأنبابي وجهوده النحوية أن أقوم بتحرير بعض رسائل الأنبابي التي حوت عددا من القضايا والمسائل النحوية لتكون بذلك دراسات مستقلة عن العالمية "الدكتوراه". وذلك بعد أن أصبحَتْ لي قوةٌ ثاويةٌ في داخلي تفيضُ وتغدُو وَلُوداً خَصْبةً أن أجمع هذه الرسائل وأن أقوم بتحقيقها أو تحريرها؛ فطَويتُ يومئذٍ كُلَّ نفسي عَلَى عَزِيمَة قَويّة، وإرادةٍ ماضية أن أبدأ صُحْبَتي لهذا التحرير.

وَبَعدَ أن اسْتخرتُ الله - عز وجل – جعلتُ عنوانَه: ﴿ تحرير المسائل النحوية في رسالة الأنبابي فيما يتعلق بقوله صلى الله عليه وسلم: لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي إِلاَّ مَنْ لَوْ شِئْتُ لأَخَذْتُ عَنْهُ لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ﴾.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز بعض المسائل والقضايا النحوية في مؤلفات أصحاب الرسائل النحوية ومدى اشتمالها على التنبيهات الهامة التي تُثَرِّي الدرس النحوي.

التمهيد

إن الرسائل التي كتبها الأنبابي كانت خاصة بموضوعات معينة كرسالته التي تتعلق بمدخول الباء بعد مادة الاختصاص ، ورسالته التي تتعلق بمبادئ علم النحو ، وكان سبب تأليفه هذه الرسائل هو الحاجة الماسة إلى هذه الموضوعات ، و ربما يكون سبب كتابة هذه الرسائل هو سؤال بعض تلاميذه عن موضوعات هذه الرسائل فكان جوابه عنها هو كتابته هذه الرسائل.

وتعد مؤلفات الأنبابي النحوية من أهم ما كتب في هذه الحقبة، فقد اشتملت حواشيه وتقريراته ورسائله على مادة علمية غزيرة متنوعة، ذات مصادر متعددة، مليئة بالفوائد والتحقيقات الفريدة في مسائل نحوية وصرفية متشعبة، مما يمنحها مكانة سامية وأهمية بالغة في ميدان البحث العلمي.

إن مؤلفات الأنبابي ذات قيمة علمية بالغة؛ فقد عرض صاحبها فيها قضايا نحوية وصرفية، وبحوثا لغوية ظهرت خلالها معالم شخصيته، واتضحت آراؤه، مع ما تميز به من قدرة علمية فائقة في عرض الآراء واستيعابها ومناقشتها، ثم

قبولها أو ردها بالحجة والبرهان.

ولقد تنافس الفضلاء ،وطلاب العلم والباحثون في تلك الآونة في قراءة هذه الحواشي وتلك التقريرات وحفظ الرسائل فور كتابة الأنبابي لها ، وسارعوا في استنساخها وطبعها.

ولقد تناولَ العلماء والشعراء في أشعارهم أثر هذه الحواشي وتلك التقريرات التي كتبها الأنبابي، و قد تضمن كتاب "القول الإيجابي" لأحمد رافع كثيرا من القصائد التي تغنى فيها الشعراء والعلماء بهذه المؤلفات النفيسة، (١) وكتبت عليها التقريزات التي تدل على عظمها وأهميتها، وقد أوضحت هذه التقريزات ما لهذه المؤلفات من أثر بالغ في فهم ما كتبت عليه من حواش وشروح(٢)، فلقد أزالت هذه المصنفات كل نقاب في أبحاث فائقة، وتدقيقات رائقة أسفرت عن منزلة صاحبها بين العلماء.

وهذه المؤلفاتُ والرسائل حرية بأن يفتقر إليها المحصلون في علوم النحو والصرف والبلاغة وغيرها، وقد كان طلاب العلم في ذلك العهد يتنافسون في اقتناص شوارد هذه المؤلفات حتى روى عن بعض الناهلين من دروس الشيخ الأنبابي من المولعين بكتبه أنهم كانوا يتسارعون في استنساخ هذه المؤلفات أو طبعها بمجرد حصولهم عليها، وكيف لا ؟ وقد استخرجت لهم هذه المؤلفات من خبايا التحقيق كل مستودع مكنون؛ فلقد داوى الأنبابي في تقريراته وحواشيه أمراض الأذهان وأوهام التفكير وقوم اعوجاج آرا ء السابقين، وفتح باب الوصول إلى مخبآتها ومعمياتها.

ومهما قلت عن قيمة هذه المؤلفات فلن نوفيها حقها من المكانة التي تبوأتها لدى العلماء في هذا العهد، ومهما بالغ الواصف في محاسن هذه المصنفات وأطنب وأطال في بيان لطائفها ورقائقها وأسهب في توضيح خصائصها وبيان نعتها ووصفها فغير واف بمعشار مالها، والمشاهدة بالوقوف عليها أجلُّ برهان على ما أقول.

المبحث الأول: تعريف مختصر بالأنبابي

هو شيخ الإسلام، شمس الدين محمد بن محمد بن حسين الأنبابي المصري الشافعي الأزهري(٣) . وُلد الشيخ محمد الأنبابي في القاهرة سنة أربعين من القرن الثالث عشر من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام وهى توافق سنة خمس وعشرين من القرن التاسع عشر من الميلاد.

ونشأ بالقاهرة في كفالة والده الذى اجتهد في تربيته حتى كان كريم النشأة، سعيدَ الطالع مباركَ المحيا، فاشتغل أولا بتعلم القراءة، والكتابة، وحفظ القرآن، ثم أخذ عقب ذلك في حفظ المتون العلمية الشهيرة المتداولة بالجامع الأزهر، حتى أتى على مجموعها، بل جميعها جريا على العادة المتبعة في ابتداء طلب العلم، ليكون حفظُ الطالبِ في صغره قواعدَ الفنونِ التي يشتغل بتعلمها فيما بعد أكبرَ مساعدٍ على تقوية ذاكرته، وأهَمَّ الأسبابِ المؤدية إلى تنمية فطنته، وتنوير مَدْرَكَته.(٤)

وبعد أن تلقى الأنبابي - رحمه الله - جميع العلوم المتداولة بالجامع الأزهر ورسخت قدمه فيها، وأخذت يده بزمام ظاهرها وخافيها، وحاز فيها درجة عالية بلغت مبلغ الثريا، وأحرز في جميعها بجده وبراعته المكانة العليا – تصدر للتدريس والإقراء في الأزهر، وكان ذلك في سنة ١٢٦٧هـ ، فقرأ جميع الكتب المتداولة بالأزهر المنيف من فروع وأصول، ومنقول ومعقول، قراءةَ بحثٍ وتحقيق، وتدقيق و إمعان، ولم يقتصر على تلك الكتب المتداولةِ تقيداً بالعادة المألوفة، بل قرأ بعض الكتب الأخرى.(٥)

ذلك لأنه لم يكن يتصدى للتدريس إلا من مارس الفنون المتداولة بالأزهر، وتلقاها من أفواه المشايخ، وصار متأهلا للتصدر، حلاَلا للمشكلات، ومعضلات المسائل.(٦)

كان شيخنا الأنبابي ذا نَهَم بالغ في طلبه للعلم، وإقباله عليه، وتَحصيله، ومدارسته، فقد جالس العلماء، وخالط البلغاء والأدباء والمحققين والمدققين، واغترف من بحار علومهم في فنون العلم المختلفة، فدرس النحو، والصرف والبلاغة والأدبَ والمعاجم والتفسير والحديث والعروض والمنطقَ والتربية والطبَّ وعلمَ الوضع والفقه والسيرةَ والتاريخَ وغيَرها، وكان لهذه الدراسة الواسعة المستوعبة الأثرُ الطيبُ في بناء شخصيته وتفوقه ونبوغه حتى ذاع صيتُه وبلغت شهرته الآفاق عالما من أجل علماء عصره، وشيخا من أشهر شيوخ وقته، ومؤلفا من أجود مؤلفي زمانه، ومدققا ومحققا من أفضل مدققي ومحققي أوانه، بل كان سيد التحقيق وسعد التدقيق وأستاذ التقرير في تلك الحقبة التي عاش فيها، ولا أدل على ذلك من مؤلفاته المفيدة في العلوم المتنوعة التي أربت على خمسة وأربعين مؤلفا.

وكان أفول شمس حياته – رحمه الله – في ليلة السبت الحادي والعشرين

من شوال من سنة ألف وثلاثمائة وثلاثة عشر من هجرة النبي – صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم –، يقول الشيخ أحمد رافع الطهطاوي:" وقد شيع الناس جنازته، وأقبلوا عليها من كل حدب ينسلون، وجاءوا إليها من شدة فزعهم يهرعون، وكان يومُ وفاته يوما مشهودا، وحادثُ مصابه في فوادح الشدائد معدودا، وساروا بجنازته في مشهد عظيم جدا في غاية الانتظام، وعليه من السكينة والوقار والهيبة ما شهد به الخاص والعام، فلا ترى من الناس إلا باكيا، وله بالرحمة داعيا، ولجنازته مشيعا أو ساعيا، حتى وصلوا به إلى الجامع الأزهر، وصلوا عليه فيه، وهناك تليت مرثية عُدِّدَتْ فيها مآثره الجليلة على كل ناطق بفيه، ثم ساروا به إلى قبرة الطيب بغاية التكريم، فأقبل – رحمه الله – على النعيم المقيم، وترك لفراقه العيونَ غَرْقى في سيولِ العَبَرَات، والقلوبَ حَرْقى من لواعج الزفرات".(٧)

رحم الله شيخ الإسلام محمد الأنبابي رحمة واسعة، وأجزل ثوابه وعطاءه، وعفا عنه، وغفر له جزاء ما قدم للإسلام والمسلمين، وللمكتبة الإسلامية، والعربية من مآثرَ طيبةٍ، ومصنفات نفسية.

المبحث الثاني: معنى الرسالة

لقد عَمَد العلماءُ إلى مؤلفات السلف الصالح فشرحوها، ثم عمدوا إلى الشروح فشرحوها وسموا شرح الشرح حاشية، ثم عمدوا إلى الحواشي فشرحوها، وسموا شرح الحاشية تقريرا؛ فكان الكتاب في علم من العلوم يتكون من مؤلف صغير مختصر موجز يسمى "المتن " وحول هذا المتن يقوم الشرح، ثم شرح هذا الشرح ، ثم شرح هذا الشرح لهذا الشرح على هذا المتن. (٨)

هذا هو المعهودُ في معنى الحاشية والتقرير، وقد يخالف ذلك المعهود؛ فقد رأينا العلامة الأنبابي يكتب حاشية على الرسالة البيانية للصبان، والرسالة البيانية عبارة عن متن مختصر، فكان ينبغي أن يسمى شرحُها شرحا لا حاشية، ومن هنا يكون قد أطلق على الشرح حاشية على خلاف المعهود.

أما الرسالة فقد ذكر الأنبابي أنها في الأصل اسم مصدر " أَرْسَل "، يقال: أرسل إِرْسَالا ورِسَالة – بالكسر و الفتح – ثم استعملت مجازا في المرسل به، وكثر ذلك بين العلماء فيما كان يرسله إليهم أهلُ القرى والبوادي في أوراق قليلة ، أو نحوها من المسائل التي لهم بها شدة عناية لخفاء حكمها عليهم ، وفيما كان العلماء يرسلونه إلى أهل القرى والبوادي كذلك من أجوبة تلك المسائل التي للعلماء بها شدة عناية لشدة احتياج أهل القرى والبوادي إليها، ثم أطلقوها على كل مؤلفة لطيفة، أي مشتملة على مسائل قليلة؛ و كأن ذلك لغرض الإشعار بالقلة و شدة العناية وتمام الاحتياج إلى ما اشتملت عليه تلك المؤلفة حملا على النشاط في حفظها وتدبرها والحرص عليها. (٩)

المبحث الثالث: تخريج الحديث موضع الرسالة

إن ملازمة المتعلم معلمه فترة كبيرة تجعله قادرا على تمثل المعلومات، وتنمي لديه ملكات متعددة منها القدرة على الحوار، والقدرة على حل المشكلات، كما تكسبه الطلاقة اللغوية، ولقد أدرك القدماء أهمية ملازمة المتعلم معلمه فترة طويلة في بناء الملكة اللغوية، حدث هذا مع سيبويه حين لحن في الحديث الذي أورده أستاذه حماد، حيث كان يستملي قول النبي صلى الله عليه وسلم (ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء) فقال سيبويه: (ليس أبو الدرداء)، فقال له حماد: لحنت يا سيبويه، وبين له أن ليس هنا من أدوات الاستثناء، وليست الناقصة. فقال سيبويه: لأطلبن علما لا تلحنني فيه، فلزم الخليل حتى برع. (١٠)

وهذا النص لا ذكر له في كتب الحديث ، بل قد ذُكر ضمن ترجمة سيبويه: فقد أخرج الخطيب في الجامع ٢\٦٧ برقم ١٢٠٢: أنا أبو الحسين محمد بن عبد الواحد بن علي البزاز قال أنا محمد بن عمران الكاتب قال قال علي بن سليمان الأخفش نا المبرد أن سيبويه كان يستملي على حماد بن سلمة فقال له حماد يوما قال رسول الله صلى الله عليه و سلم ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء فقال سيبويه ليس أبو الدرداء فقال حماد لحنت يا سيبويه فقال سيبويه لا جرم لأطلبن علما لا تلحنني فيه فطلب النحو ولزم الخليل. أما المعروف عند المحدثين: قال يعقوب بن سفيان حدثنا حجاج حدثنا حماد عن زياد الأعلم عن الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " ما من أحد من أصحابي إلا لو شئت لأخذت عليه في خلقه ليس أبا عبيدة بن الجراح " هذا مرسل ورجاله ثقات.

كما في الإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر العسقلاني، ما من أحد من أصحابي إلا و لو شئت لأخذت عليه في بعض خلقه غير أبي عبيدة بن الجراح . تخريج

السيوطي: (ك) عن الحسن مرسلا.

وروي بلفظ (ما من أحد من أصحابي إلا ولو شئت لأخذت عليه في بعض خلقه) بالضم (غير أبي عبيدة بن الجراح) بين به أنه إنما كان أمين هذه الأمة لطهارة خلقه ويخرج منه أن الأمانة من حسن الخلق والخيانة من سوء الخلق (ك عن الحسن مرسلا) (١١)

وبلفظ (ما من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه في بعض خلقه؛ غير أبي عبيد ة بن الجراح).ضعيف أخرجه الحاكم في "المستدرك" (١٢)

المبحث الرابع: المسائل النحوية التي اشتملت عليها الرسالة

ذكر الأنبابي أنه وقع السؤال كثيرا عن حديث ذكره الكفراوي في شرح الآجرومية من حيث إعرابه ومعناه وأشكل على كثيرين فأحببت أن أبين ما يتعلق به في هذه الرسالة.

ثم ذكر نص عبارة الكفراوي في شرحه المذكور: روي أن سيبوسه قرأ على حماد بن سلمة الأكوع قوله – صلى الله عليه وسلم – ما من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عنه ليس أبا الدرداء. فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه إنما هذا استثناء فقال والله لأطلبن علما لا يلحنني أحد معه ثم مضى ولزم الخليل وغيره. وهذا كما في نسخة وفي نسخة أخرى لأخذت عنه علما بزيادة لفظ علما. والظاهر إرجاع النسخة الأولى للثانية.

ووجه الإشكال حينئذ على كل هو أن إعرابه (ما) نافية لا عمل لها (١٣) لعدم الترتيب ولانتقاد النفي و (من أصحابي) خبر مقدم و (إلا) أداة استثناء ملغاة (١٤) و (من) مبتدأ مؤخر وهو نكرة موصوفة بالجملة الشرطية أو اسم موصول صلته الجملة المذكورة و (لو) حرف شرط و (شئت) جملة فعل الشرط و (لأخذت عنه علما) جواب الشرط، ومضمون قوله: لو شئت لأخذت عنه علما يجب أن يكون معلوما للمخاطب مطلقا، وعلى أن القول المذكور صلة يجب مع ذلك علم انتساب مضمونها إلى معين، و (ليس) فعل ماض استثنائية واسمها ضمير يعود على البعض المفهوم مما سبق، و(أبا) خبرها و (الدرداء) مضاف إليه، والاستثناء من (من).

وإذا كان إعرابه ما ذكر أفاد قصر الكينونة من أصحابه صلى الله عليه وسلم على من كان بحيث لو شاء النبي – صلى الله عليه وسلم – لأخذ عنه علما إلا أبا الدرداء، فليس من المقصور عليه وإن كان بهذه المثابة؛ فكأنه قال: ليس أحد منكم أو مطلقا كائنا من أصحابي إلا من كان بهذه المثابة غير أبي الدرداء. أي من كان بهذه المثابة منكم أو مطلقا ولم يكن أبا الدرداء فهو من أصحابي ومن لم يكن بهذه المثابة أو كان بها لكن كان أبا الدرداء فليس من أصحابي.

فيكون محصله على أن الأصل: ما من أصحابي أحد منكم إن من كان منهم بحيث لو شاء النبي – صلى الله عليه وسلم – لأخذ عنه علما ولم يكن أبا الدرداء فهو من أصحابه – صلى الله عليه وسلم – ومن لم يكن منهم كذلك فليس من أصحابه – صلى الله عليه وسلم –، وعلى أن الأصل: ما من أصحابي أحد مطلقا إن من كان بحيث لو شاء النبي – صلى الله عليه وسلم – لأخذ عنه علما أي شخص كان سوى أبي الدرداء فهو من أصحابه – صلى الله عليه وسلم – ومن لم يكن كذلك أي شخص كان فليس من أصحابه صلى الله عليه وسلم، فيرد على كل حال أنهم جميعا من أصحابه سواء في ذلك من كان منهم بحيث لو شاء النبي – صلي الله عليه وسلم – لأخذ عنه علما ولم يكن أبا الدرداء، ومن لم يكن منهم كذلك.

ويرد على الوجه الثاني أن من لم يجتمع بالنبي – صلى الله عليه وسلم – في حياته اجتماعا متعارفا وهو مؤمن به فليس من أصحابه – صلى الله عليه وسلم –، وإن كان بحيث لو شاء النبي – صلى الله عليه وسلم – لأخذ عنه علما ولم يكن أبا الدرداء إذ صاحب النبي – صلى الله عليه وسلم – كالصحابي من اجتمع به – صلى الله عليه وسلم – في حياته اجتماعا متعارفا وهو مؤمن به. ويرد على كل حال أن إخراج أبي الدرداء وإن كان بحيث لو شاء النبي – صلى الله عليه وسلم – لأخذ عنه علما فيه ما فيه من التنقيص له وأنه ليس من الأصحاب بوجه مع أنه من أكابر الصحابة.

ويرد أيضا على كل حال أن أي شخص كان وإن جلت مرتبته وارتفعت مكانته لا يصير بحيث لو شاء النبي – صلى الله عليه وسلم – لأخذ عنه علما إذ لا يخفي ما في ذلك على أحد من المؤمنين. (١٥)

المبحث الخامس: الإشكالات الأربعة للحديث في رأي الأنبابي

تناول الأنبابي أوجه الإشكال الأربعة في رأيه في الحديث فقال: فالحديث مشكل من أربعة أوجه إلا أن الثاني منها على

الوجه الثاني فيه فقط، فإن اخترت الوجه الأول فيه وقلت الغرض من الحديث الحث على العلم وبيان أن الصحبة الكاملة المعتد بها كل الاعتداد تتوقف على تلك المرتبة الرفيعة الشأن من مراتب العلم لم يرد إلا الإشكال الثالث والرابع. (١٦)

ووجه إشكاله على اعتبار النسخة الأولى وجعل قوله لأخذت عنه بمعنى لأخذت عنه جانبا وأعرضت عنه لاستحقاقه ذلك بشيء وقع منه ولو خلاف الأولى في حقه. أو بمعنى لأخذت عليه من المؤاخذة أي عاقبته وعاتبته لاستحقاقه ذلك كذلك إذ من معاني الأخذ كما في القاموس الإيقاع بالشخص والعقوبة أنه يفيد كما هو ظاهر من إعرابه السابق قصر الكينونة من الأصحاب على من فعل منهم ما يستحق عليه العقاب والعتاب سوى أبي الدرداء فليس من المقصور عليه وإن كان فعل ما يستحق عليه إلخ. (١٧) ولا يخفي على أحد فساد ذلك؛ فعلى كل حال سواء اعتبرنا النسخة الثانية وأرجعنا الأولى إليها، أو اعتبرنا الأولى وأولنا قوله: لأخذت عنه الحديث مشكل.

والجواب أن الذي في المغني عند الكلام على ليس ما نصه: وهذه المسألة يعني مسألة نصب ليس الاستثنائية الخبر ورفعها الضمير العائد إلى البعض المفهوم مما سبق كانت سبب قراءة سيبويه النحو وذلك أنه جاء إلى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم " ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء " فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحنت يا سيبويه، إنما هذا استثناء، فقال سيبويه: والله لأطلبن علما لا يلحنني معه أحد، ثم مضى ولزم الخليل وغيره. وأقره من كتبت عليه والواقعة واحدة. فالظاهر أن الصواب ما في المغني وليس عليه إشكال لأن معناه أن كل أحد من أصحابه صلى الله عليه وسلم مقصور على أنه لو شاء النبي – صلى الله عليه وسلم – لعاتبه على شيء صدر منه ولو خلاف الأولى في حقه لا يتجاوز ذلك إلى ما ينافيه إلا أبا الدرداء فإنه لم يصدر منه شيء ما يعاتب عليه؛ إذ إعرابه ليس: فعل ماض، ومن أصحابي: حال من أحد مقدمة عليه كانت في الأصل صفة له كما هو القاعدة المشهورة، وأحد: اسم ليس، وإلا: أداة استثناء ملغاة، ولو شئت لأخذت عليه: الواو: صلة لتأكيد لصوق الخبر، ولو: شرطية، وشئت: جملة فعل الشرط، ولأخذت عليه: جواب الشرط، والجملة الشرطية خبر ليس، فعلم أن الاستثناء مفرغ من أعم الأخبار لكن المراد بأعمها في نحو ذلك ما يعم هذا الخبر وما ينافيه فقط لأن قصر المبتدأ على الخبر هنا إنما هو بالإضافة إلى ما ينافيه لا إلى كل خبر كما لا يخفي.

ولا يقال: إنه إن جعل المعنى: ليس من أصحابي أحد ثبت له شيء من هذين الأمرين المتنافيين أي لو شئت لأخذت عليه ولو شئت الأخذ عليه لم أجد إلى ذلك سبيلا. ورد بأن فيه الحكم قبل الاستثناء برفع النقيضين وهو باطل، وإن جعل المعنى: ليس من أصحابي أحد ثبت له لو شئت الأخذ عليه لم أجد إلى ذلك سبيلا لكن كل منهم ثبت له لو شئت لأخذت عليه. ورد بأن المستثنى منه حينئذ ليس عاما شاملا للمستثنى وغير مع أن ذلك واجب في الاستثناء المفرغ كما صرح بذلك عبد الحكيم في حواشيه على المطول عند قول المصنف في أحوال المسند إليه: ولهذا لم يصح ما أنا قلت ولا غيري، ولا ما أنا رأيت أحدا، ولا ما أنا ضربت إلا زيدا؛ لأنا نختار الأول.

ولا يرد أن فيه الحكم قبل الاستثناء برفع النقيضين فإن المستثنى منه عمومه مراد تناولا لا حكما بقرينة الاستثناء؛ فلا حكم برفع النقيضين أصلا. هذا ويصح جعل من أصحابي خبر ليس، والجملة الشرطية حال من الضمير في الخبر، والواو على هذا أصلية والاستثناء مفرغ من أعم الأحوال بمثل المعنى السابق في أعم الأخبار. وقد علمت ما يتعلق به. والحال هي محط الفائدة. وليس: فعل ماض ناقص استثنائية، والاستثناء من (أحد)، واسمها ضمير يعود على البعض المفهوم مما سبق، و (أبا) خبرها و (الدرداء) مضاف إليه. ومفاد إعرابه سواء جعل (من أصحابي) حالا أو خبرا هو ما تقدم. وعلى فرض صحة ما في الكفراوي فعلى إرجاع النسخة الأولى للثانية لك أن تقول: الإعراب: (ما) نافية لا عمل لها لانتقاض النفي بإلا و (من) صلة و (أصحابي) مبتدأ و (إلا) أداة استثناء ملغاة و (من) خبر المبتدأ نكرة موصوفة بالجملة الشرطية، أو اسم موصول صلته الجملة المذكورة فالاستثناء مفرغ من أعم الأخبار. وتذكر ما تقدم لك في أعم الأخبار في نحو هذا.

و(لو شئت لأخذت عنه علما) ظاهر مما تقدم و (ليس) إلخ استثناء من أصحابي وإعرابه ظاهر كذلك؛ فمفاده قصر الأصحاب سوى أبي الدرداء على من كان بحيث لو شاء النبي صلى الله عليه وسلم لأخذ عنه علما أي نوعا من العلم ولو بنحو مشورة في أمر نحو حرب مع

كونه - صلى الله عليه وسلم – لو استقل بنفسه لاستغنى كما هو معلوم. فالمعنى: ما أصحابي سوى أبي الدرداء أي ما كل واحد منهم شخص من الأشخاص الذين لو شئت لأخذت عنهم علما والذين لو شئت الأخذ عنهم لم أجد إلى ذلك سبيلا إلا من لو شئت لأخذت عنه علما، وأما أبو الدرداء فلم يكن عنده نوع علم ليس عندي لأن الله تعالى قد كشف لي عن ضميره وعن جميع معلوماته.

وهذا ليس فيه ما يخالف مقتضى تعريف الصحابي في شيء ولا تنقيص أبي الدرداء بأنه لا يؤخذ عنه العلم أو أنه مقصر في طلبه، كيف وهو حكيم هذه الأمة الذي قال فيه النبي – صلى الله عليه وسلم -: ﴿إن لكل أمة حكيما وحكيم هذه الأمة أبو الدرداء﴾(١٨) ، بل ولا يفيد أنه قليل العلم بالنسبة لغيره من الصحابة ولا أن أحدا من الصحابة أكثر علما من النبي – صلى الله عليه وسلم – ولا أنه – صلى الله عليه وسلم – محتاج إلى الأخذ عن أحد من الصحابة ولا يقال بعد ذلك: ومن أين لهم هذا العلم الذي يأخذه النبي – صلى الله عليه وسلم – عنهم وهم إنما يتلقون العلم عنه حتى يحتاج إلى الجواب بأنه عن اجتهاد منهم وإلهام. على أن الجواب بأنه عن اجتهاد لا يصح لأنه – صلى الله عليه وسلم – لا يقلد مجتهد. كيف وقد وقع الخلاف في كونه يجتهد فافهم.

وعلى اعتبار النسخة الأولى وجعل قوله: لأخذت عنه بمعنى لأخذت عنه جانبا أو بمعنى لأخذت عليه في بعض خلقه وعاتبته. لك أن تقول بهذا الإعراب فيوافق ما في المغني. وعلى كل حال لم يبق مما مر إشكال.

وبالجملة فالذي يدين الله به كامل العقل هو محبة سائر الأصحاب والآل وملاحظتهم جميعا بعين التوقير والإجلال، وإن كنا نعتقد تفاوتهم في الفضل على الإجمال ونعترف بزيادته لمن نص على زيادة فضله النبي – صلى الله عليه وسلم – على الترتيب المعروف عند أهل السنة والجماعة حفظهم المولى الكبير المتعال.

فإن قيل: يعارض حديث الكفراوي على الوجه الأخير فيه وكذا ما في المغني ما في الجامع الصغير من قوله – صلى الله عليه وسلم -: ما من أحد من أصحابي إلا ولو شئت لأخذت عليه في بعض خلقه غير أبي عبيدة بن الجراح؛ فإنه يقتضي أن كل أحد من الأصحاب حتى أبي الدرداء قد استحق العتاب ما عدا أبا عبيدة، وكل من حديث الكفراوي على الوجه الأخير فيه وما في المغني يقتضي أن كل أحد منهم حتى أبي عبيدة قد استحق العتاب ما عدا أبا الدرداء، وهذا تعارض ظاهر وتناف بيّن.

فالجواب أن الإضافة في أصحابي في كل من الحديثين يحتمل أن تكون للعهد والمعهود في كل منها جماعة مخصوصون كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في قضية أو سفر ونحو ذلك. وحينئذ لا تناقض.

على أنه يمكن أن يكون العام الذي هو (أحد) قد أريد منه ما عدا أبا عبيدة في حديث الكفراوي وما في المغني وما عدا أبا الدرداء في حديث الجامع لقرينة كانت موجودة إذ ذاك؛ كأن يكون النبي – صلى الله عليه وسلم – قال:- قبل التكلم بحديث الكفراوي وبما في المغني بناء على أن حديث الجامع متأخر عنهما-: أبو عبيدة لا يمكن أن يؤخذ عليه في شيء من خلقه أو قبل التكلم بحديث الجامع بناء على أنه هو السابق: أبو الدرداء لا يمكن أن يؤخذ عليه في شيء من خلقه، ويكون السابق قرينة على أن العام في اللاحق أريد منه ما عدا أبا الدرداء أو ما عدا أبا عبيدة.

والإتيان بمن التي هي نص في الاستغراق للمبالغة فلا ينافي إرادة الخصوص، أي ما عدا أبا الدرداء كما قالوه في قولهم: ما من عام إلا وخص؛ فإن هذا القول عام والإتيان فيه بمن التي هي نص في الاستغراق لقصد المبالغة وإلا فلا بد من تخصيصه بالعام الذي يخص لئلا يكذب نفسه.

فلا يقال: كيف يراد من أحد في حديث الجامع ما عدا أبا الدرداء مع اقترانه بمن التي هي نص في الاستغراق وعدم إرادة الخصوص.

فإن قيل: كيف يكون أبو عبيدة مثلا بهذه المثابة وكبراء الصحابة وأفضلهم ليسوا بها؟ فالجواب أن الفضل إنما هو تفضيل الله تعالى، لا بالمزايا ولذلك اشتهر أن المزية لا تقتضي الأفضلية. ومن لم يتنبه لهذا تأول نحو قوله – صلى الله عليه وسلم -: ﴿أفرضكم زيد﴾(١٩) بأن المعنى من أفرضكم زيد لئلا يفيد أن زيدا أفرض من أبي بكر مثلا مع كون أبي بكر أفضل منه. على أنه لو لم يكن الفضل بمحض تفضيل الله تعالى فقط لكان ينبغي أن يكون بزيادة قوة الإيمان لا بغيرها من المزايا لما أن الإيمان هو الأساس وهو الذي يترتب عليه الخلود بدار النعيم وجوار الكريم وبعدمه يكون الخلود بدار الجحيم والطرد المقيم ولا يخفى أن أبا بكر أعظم الأمة في زيادة قوة الإيمان.

كما يشهد بذلك حديث: ﴿لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان هذه الأمة لرجحها﴾(٢٠) ؛ فكون غيره يزيد عليه في بعض المزايا لا ينافي كونه أفضل هذه الأمة.

وقد ورد في حق سيدنا عمر – رضي الله تعالى عنه – ما يدل على شدة قوة إيمانه ففي صحيح البخاري أنه - صلى الله عليه وسلم – قال: بينا أنا نائم رأيت الناس قد عرضوا علي وعليهم قمص فمنها ما يبلغ الثدي ومنه ما يبلغ دون ذلك وعرض علي عمر وعليه قميص احتبره قالوا: فماذا أولته يا رسول الله؟ قال: الدين. اهـ. (٢١) إلى غير ذلك.

وقول الإمام علي – كرم الله وجهه -: لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا. (٢٢) وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. والحمد لله رب العالمين.

الخاتمة

يتضح من خلال تناول الأنباري إشكالات الحديث من الناحية الإعرابية وأثر ذلك ودلالته على المعنى ما يدل بوضوح تام ما لهذا العالم من دقة الفهم وسعة الاطلاع وشمولية المعرفة بفن النحو وما يتعلق به؛ إذ قد يقع للشاهد النحوي غير وجه من وجوه الإعراب المختلفة، وكل منها له ما يعلله ويسوغه؛ وكان للأنباري جهد في جمع مثل هذه الأوجه المختلفة.

كما يتضح أيضا وقوف الأنباري على العلاقات المؤثرة في فهم التركيب وسبر أغواره وهو ما يعرف بمصطلح العامل فهو المحور والركيزة الأساسية في النحو العربي وبدونه لا يمكن تصوره، فهو يمثل منبع العلاقات داخل الجملة، ومنه تتقوم المعاني النحوية وتتضح، وهو الذى يعطي الأجزاء في الجملة الفعلية تلك المعاني من الفاعلية و المفعولية، و معنى الابتداء و الخبر في الجملة الاسمية، ومعنى الإضافة و التركيب الإضافي، والتبعية في المتبوعات، وكذا المتعلقات.

إن الإشكالات النحوية التي تعرض لها الأنباري في هذا الحديث ترجع بدرجة كبيرة إلى الناحية الإعرابية التي لا تغفل السياق والمقام ودلالة الأجزاء والتركيب التي لها دخل كبير في تصور هذه المعاني؛ إذ الإعراب أثر من آثار العامل وشغلت ظاهرته النحاة منذ وُضِع النحو، وكان قد هداهم استقراؤهم إلى أن نظم الكلمة في الجملة له أثره في أن تكون على حال معينة من الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، ومن ثم كان موقع الكلمة أو اقترانها بنوع معين من الأدوات علامة على أنها قد اكتسبت أثرا إعرابيا خاصا، وكانت لهم في هذا المجال أصولهم وقوانينهم. ولقد كان الإعراب ولا يزال هو قطب الدائرة في النحو، به يفتتح النحاة حديثهم، ومن خلاله يتناولون خواص التركيب المختلفة لا يتركون منها شيئا. إن السمة البارزة للنحو أنه نحو إعرابي، فهو يقوم في منهجه على الإعراب، وقد بدا هذا واضحا منذ بدأ التفكير في النحو وحتى عصرنا هذا.

ولم يختلف النحاة في أن المحدث لهذه الآثار إنما هو المتكلم، فهو الذى يرفع وينصب ويجر ويجزم، وهو أيضا الذي يقصد مرامي الكلام ودلالاته فلا يصح أن يغفل بحال، غير أنهم اصطلحوا على تسمية هذه الأدوات عوامل من حيث إنها أوجبت ذلك. وهذا كله في غاية الوضوح والمراعاة من قبل الأنباري في تحليله إشكالات الحديث والجواب عنها.

لعلنا وقفنا من خلال هذا البحث المختصر على أستاذ مُتميّز حصيف له استقلالٌ في التناول، ومنهجٌ في الدرس لم أجد نظيرَه بينَ نحاةِ وقتِه من أصحابِ التقريراتِ والحواشي، ولقد أدهَشَني ما رأيتُه في تقريراته النحويةِ من ثقافةٍ مُنَمَاسِكَةٍ مُتَكَاملةٍ ثابتةِ الأصول، تنمُو وتَتَّسِعُ على كلِّ معرفةٍ مُتاحةٍ أو مُسْتَخْرَجَة، حتى اكْتَمَلَتْ اكتمالاً مُذهلاً في كلِّ فنٍ وعِلْمٍ له صلةٌ بعلوم الدينِ واللغة.

أردت أنَ أقول: إن الزعم بأن مثل هذه المؤلفات من التقريرات والرسائل لم تضف جديداً وإنما هي قواعد متحجرة هو زعم لا يقره الواقع؛ ذلك أن مثل هذه المصنفات لاسيما مصنفات الأنباري تعدد ثروة علمية عظيمة خلدت مع الزمان، وحفلت بالمعارف المفيدة والآراء السديدة والنظرات المبتكرة، إضافة إلى ميزة أخرى هي أن هذه المنظومة التأليفية حفظت نصوصاً من أصول ومصادر ضاعت من يد الزمن، ولم تصلنا غير أسمائها. ومهما يكن من شيء فإن الذي ينبغي ألا ينكر بحال هو أن هذه المصنفات تشكّل جزءاً كبيراً من تراثنا الخالد الذي لا يستغني عنه الدارس مهما علا كعبه في العلوم والمعارف.

ناهيك عن التجديد في فروع العلوم اللغوية والشرعية الذي اشتملت عليه مؤلفات الأنباري والذي أشرنا إليه في أطروحة العالمية " الدكتوراه " ؛ فقد جاء في الحديث عن أبى هريرة – رضى الله عنه – أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قال:" إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مَائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا ".(٢٣)

وقد ذكر الشيخ أحمد رافع أنه قد رأى لأحدِ فضلاءِ العصر تقريظا كتبه على ظهر مؤلف للشيخ الأنبابي حين طبعه، قال في نصه: " وبالجملة فلا نتحاشى إذا قلنا إنه من المجددين الموطدين لأصول الشريعة وفروعها والممهدين إلى درجة في العقليات بلغت كلقبه مبلغ الشمس، وانعقد عليها إجماع الأربعة بدون إبهام في الخمس ".(٢٤)

كما ذكر الشيخ أحمد رافع أيضا أن الشيخ سعيد بن على الموجي الغرقي الشافعي أحد علماء الجامع الأزهر قد أخبر أنه قد ضَمَّه وجماعةً من أهل العلم مَحْفَلٌ دار فيه الحديث بينه وبينهم على من هو المجدد لأمر الدين على رأس هذا القرن فقال: هو شيخنا العلامة شمس الدين الأنبابي، فوافقه على ذلك منهم الجَمُّ الغفير، قال: فقلت في ذلك:

يَقُولُونَ لِي مَنْ ذَا يُجَدِّدُ دِينَنَـا
عَلَى رَأْسِ هَذَا الْقَرْنِ فِي كُلِّ مَا بَابِ
فَقُلْتُ لَهُمْ شَيْخُ الشُّيُوخِ مُحَمَّدٌ
إِمَامُ الْهُدَى صَدْرُ الشَّرِيعَةِ الْاَنْبَـابِي

وقال أيضا:

يَقُولُونَ لِي أَيٌّ يَقُومُ بِأَمْـرِنَا
عَلَى رَأْسِ هَذَا الْقَرْنِ وَهُوَ الْمُؤَيَّدُ
فَقُلْتُ لَهُمْ بُشْرَى بِهِ هُوَ سَيِّدِى
إِمَامُ الْهُدَى الْاَنْبَابِيّ شَيْخِي مُحَمَّدُ

وبعد فإنني آمل أن أكون قد وجهت النظر إلى شيء من تراث الأنبابي وجهوده في النحو حتى تعم بها الفائدة عند الباحثين في هذا العلم، ويكثر بها النفع.

كما أرجو من الله العلىِّ القدير أن يحوزَ هَذا البحثُ الرضا والقبولَ من قِبلِ أساتذتي الأجلاء، وأن يغفروا لي ما وقع فيه من هفوات؛ فالكمال لله وَحْده والعصمةُ للأنبياء.

الحواشي:

(١) انظر القول الإيجابي لأحمد رافع ص ٣٠ – ١٠١.

(٢) انظر على سبيل المثال حاشية الأنبابي على الرسالة البيانية للصبان ص ٥١١ ، و تقرير الأنبابي على حاشية السجاعي على القطر ص١ ، و تقرير الأنبابي على حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ص ٢٧٠ ، و تقرير الأنبابي على حاشية أبى النجا على شرح الشيخ خالد على متن الأجرومية ص ٢ ، وتقرير الأنبابي على حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية ص ١٠٩ ، و تقرير الأنبابي على حاشية الأمير لشذور الذهب لابن هشام ص ١.

(٣) انظر الخطط التوفيقية لعلى مبارك ج ٨ ص ٨٧ ، والقول الإيجابي في ترجمة العلامة شمس الدين الأنبابي لأحمد رافع الطهطاوي.

(٤) انظر القول الإيجابي لأحمد رافع ص ٤ ، وتاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها لأحمد مصطفي المراغي ص ٢١٠.

(٥) انظر القول الإيجابي لأحمد رافع ص١٠.

(٦) انظر بيوت الله مساجد ومعاهد لحسن عبد الوهاب ص٦٩.

(٧) انظر القول الإيجابي لأحمد رافع ص٢١.

(٨) انظر بيوت الله مساجد و معاهد ص٣٩.

(٩) انظر حاشية الأنبابي على الرسالة البيانية للصبان ص٣٠.

(١٠) كتاب سيبويه، ١/ ٧، ٨.

(١١) وهو البصري وفيه مع إرساله ضعف التيسير بشرح الجامع الصغير ٢: ٦٩٢.

(١٢) المستدرك (٣/ ٢٦٦) عن المبارك بن فضالة، عن الحسن مرفوعا. وقال:" هذا مرسل غريب، ورواته ثقات". كذا قال! وابن فضالة؛ مدلس وقد عنعنه. الكتاب: وسلسلة الأحاديث الضعيفة ٩/ ٤٥٤.

(١٣) " ما " نافية لا عمل لها : حرف نفي مبني على السكون لا محل لها من الإعراب، تدخل على الجملة الفعلية مثل: " وما تنفقون إلاّ ابتغاء وجه الله " كما تدخل على الجملة الاسمية مثل: ما في الصحراء إلاّ رمالٌ .

(١٤) الاستثناء لغة استفعال من الثني بمعنى العطف؛ لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من الحكم ، أو بمعنى الصرف؛ لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه. وحقيقته اصطلاحا: الإخراج بالإ أو إحدى أخواتها لما كان داخلا أو كالداخل، لكن المراد به في الترجمة المستثنى، وقد يمكن إرادة المعنى المصدري ، وذكره فيها باعتبار متعلقه. انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ج ١ص ٢٠٢، ٢٠٣، والاستثناء

قسمان: متصل ، ومنقطع ، فالمتصل: هو ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه ، والمنقطع : هو ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه. انظر حاشية الملوى على شرح المكودي على الألفية ص ٨١، وحاشية الصبان على منهج السالك للأشموني ج ٢ ص١٤٢. وقيل: المتصل: هو أن يكون المستثنى بعضا مما قبله ، والمراد بالمنقطع: ألا يكون المستثنى بعضا مما قبله. انظر شرح التسهيل لابن مالك ج ٢ ص ٢٦٤، ومنهج السالك للأشموني بحاشية الصبان ج ٢ ص ١٤٢. وقيل: الاستثناء المتصل: هو أن يحكم على ما بعد " إلا " مثلا وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها، فإن فقد أحد القيدين كان منقطعا ، ففقد القيد الأول نحو : قام القوم إلا حمارا ، وفقد الثاني نحو قوله تعالى:) لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى) وقوله تعالى:) لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ)؛ فإنه لم يحكم على الموتة الأولى بذوقهم لها في الجنة الذى هو نقيض عدم ذوقهم لها فيها، ولا على التجارة عن التراضي بعدم منع أكلها بالباطل الذى هو نقيض منع أكلها بالباطل. وأسهل من هذا التعريف أن يقال في تعريف المتصل: هو إخراج شيء دخل فيما قبل "إلا " مثلا بها. انظر حاشية الصبان على منهج السالك للأشموني ج ٢ ص ١٤٣. وقد يأتي الاستثناءُ مفرغاً؛ وذلك إذا تفرغ سابقُ " إلا " لما بعدها – أي لم يشتغل بما يطلبه ، فيكونُ الاسم الواقعُ بعد " إلا " معرباً بإعراب ما يقتضيه ما قبل " إلا " قبل دخولها ، نحو: ما قامَ إلا زيدٌ، فزيد فاعل مرفوع بقام، ولا يجوز عند الجمهور التفريغ للتوابع إلا البدل، وأجازَ الزمخشري وغيره التفريغ في الصفات، نحو: ما مررت برجل إلا قائمٌ، ومثال التفريغ في الحال: ما جاء زيدٌ إلا راكباً. انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ج ١ ص ٢٠٦، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى ج ١ ص ٢٣٥.

(١٥) قوله إذ لا يخفي ... إلخ أي من جملة ما فيه من ارتفاع مكانة ذلك الشخص عليه صلى الله عليه وسلم في العلم. وهو غير جائز.

(١٦) فإن قلت مع ذلك: إن الاستثناء في قوله:(ليس أبا الدرداء) ليس من (من) بل من ضمير (عنه) العائد عليه. لم يرد أيضا أنه يفيد أن أبا الدرداء ليس من الأصحاب بوجه، وأفاد الكلام لما مر من أن كلا من جملة الصفة والصلة يجب أن تكون معلومة للمخاطب وأن جملة الصلة يجب أن تكون معلومة الانتساب إلى معين أنه كان من المعلوم للمخاطبين أن جماعة منهم أبو الدرداء معينين عندهم على أن (من) موصولة، أو معينين أولا على أنها نكرة موصوفة كلهم سوى أبي الدرداء بحيث لو شاء النبي – صلى الله عليه وسلم – أخذ علم عنه لأخذ؛ وذلك لأن الاستثناء حينئذ من جملة الصلة والصفة فهو من جملة بيان المقصور عليه لا للإخراج منه بالنسبة للقصر فافهم.

(١٧) أو على جماعة منهم أبو الدرداء – معينين عند المخاطبين أو وإن لم يكونوا معينين عندهم – فعلوا ما يستحقون عليه العقاب والعتاب.

(١٨) حديثك إنَّ لِكلِّ أمَّةٍ حَكيمًا وحَكيمُ هذِهِ الأمَّةِ أبو الدَّرداءِ الراوي: جبير بن نفير (تابعي) المحدث: الشوكاني – المصدر: در السحابة – الصفحة أو الرقم: ٣٨٩ خلاصة حكم المحدث: مرسل، الألباني – المصدر: السلسلة الضعيفة – الصفحة أو الرقم: ٣١٩٣ خلاصة حكم المحدث: ضعيف جداً، الألباني – المصدر: ضعيف الجامع – الصفحة أو الرقم: ١٩٢٣خلاصة حكم المحدث: ضعيف جداً.

(١٩)حديث: أفرضُكم زيدُ بنُ ثابتٍ. الراوي: أنس بن مالك المحدث: ابن باز – المصدر: حاشية بلوغ المرام لابن باز – الصفحة أو الرقم: ٥٦٣ خلاصة حكم المحدث: [أعل بالإرسال] وهي علة غير مؤثرة [فقد] وصله ثقة.

(٢٠) حديث: لو وُزِنَ إيمانُ أبي بَكْرٍ معَ إيمانِ النَّاسِ ، لرجحَ إيمانُ أبي بَكْرٍ. الراوي: عمر بن الخطاب المحدث: الشوكاني – المصدر: الفوائد المجموعة – الصفحة أو الرقم: ٣٣٥ خلاصة حكم المحدث: إسناده موقوفاً على عمر صحيح، ومرفوعاً ضعيف، ورواية: لو وُزِنَ إيمانُ أبي بكرٍ بإيمانِ الناسِ لرجح إيمانُ أبي بكرٍ. الراوي: – المحدث: الزركشي (البدر) – المصدر: اللآلئ المنثورة – الصفحة أو الرقم: ١٧١ خلاصة حكم المحدث: قيل إنه من كلام عمر بن الخطاب. الراوي: هذيل بن شرحبيل المحدث: السخاوي – المصدر: المقاصد الحسنة – الصفحة أو الرقم: ٤١١ خلاصة حكم المحدث: إسناده صحيح عن عمر من قوله.

(٢١) نص البخاري: بيْنَا أنا نائمٌ، رَأَيْتُ الناسَ عُرِضُوا عَلَيَّ وعَلَيْهِمْ قمُصٌ، فمِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدِيَّ، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ دونَ ذلكَ، وعُرِضَ عَلَيَّ عمرُ وعَلَيْهِ قَمِيصٌ اجْتَرَّهُ. قالُوا: فمَا أَوَّلْتَهُ يَا رسولَ اللهِ ؟ قال: الدِّينَ. الراوي: أبو سعيد الخدري المحدث: البخاري – المصدر: صحيح البخاري – الصفحة أو الرقم: ٣٦٩١.خلاصة حكم المحدث: [صحيح]

(٢٢) يروى لعامر بن عبد قيس (ت:٧٠هـ): " لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً ". أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣٤٦/٤، ورُوي مثل ذلك عن سهل بن عبد الله التستري –رحمه الله– .

(٢٣) هذا الحديث صحيح، وقد رواه أبو داود في سننه برقم: ٤٢٧٠ ، والحاكم في مستدركه ج ٤ ص ٥٢٢، والبيهقي في معرفة السنن والآثار ص ٥٢، والخطيب في تاريخ بغداد ج ٢ ص ٦١، كما ذكره الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ج ٢ ص ١٤٩ – ٥٩٩. وقد أشار الإمام أحمد إلى صحة الحديث؛ فقد ذكر الذهبي في سير الأعلام ج ٤٦: " قال أحمد بن حنبل من طرق عنه: إن الله يقيض للناس في رأس كل مائة من يعلمهم السنن، وينفي عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الكذب، قال: فنظرنا؛ فإذا في رأس المائة عمر بن عبد العزيز ، وفي رأس المائتين الشافعي ".

(٢٤) انظر القول الإيجابي لأحمد رافع ص ١٣.

أهم المراجع:

١- بيوت الله مساجد ومعاهد لحسن عبد الوهاب . مطابع الشعب ١٩٦٠م.

تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها لأحمد مصطفي المراغي . الطبعة الأولى ٠ سنة ١٣٦٩ هـ – ١٩٥٠ م مطبعة مصطفي البابي الحلبى وأولاده بمصر.

٢- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي . طبع بمصر. سنة ١٣٤٩هـ.

٣- تقرير الأنبابي على حاشية أبى النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على متن الأجرومية . نسخة مصورة من الأصل المطبوع . مكتبة الأزهر رقم خاص ٦٩٧ عامّ ٥١٢٢. نحو .

٤- تقرير الأنبابي على حاشية الأمير لشذور الذهب لابن هشام . نسخة مصورة من الأصل المطبوع . مكتبة الأزهر . رقم خاص ٤٤٣ عامّ ٢٦٨٥ . نحو .

٥- تقرير الأنبابي على حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٠ نسخة مصورة من الأصل المطبوع ٠مكتبة الأزهر . رقم خاص ٦٤٩ عامّ ٤٧٢٢ ٠ نحو ٠

٦- تقرير الأنبابي على حاشية السجاعي على القطر . نسخة مصورة من الأصل المطبوع . مكتبة الأزهر. رقم خاص ٦٩٨ عامّ ٥١٢٣.نحو.

٧- تقرير الأنبابي على حاشية الصبان على شرح الأشموني المسمى : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك . مطبعة محمد على صبح وولده محمد عز الصباغ بميدان الأزهر الشريف بمصر. سنة ١٣٤٤هـ.

٨- تقرير الأنبابي على حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية . نسخة مصورة من الأصل المطبوع مكتبة الأزهر . رقم خاص ٤٤٢.

٩- تقرير الأنبابي على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتاح ، وحاشيته الشهيرة بالتجريد في علم المعاني والبيان والبديع . مطبعة السعادة ٠ مصر ١٣٣١هـ.

١٠- التيسير بشرح الجامع الصغير/ المؤلف / الإمام الحافظ زين الدين عبد الرؤوف المناوي دار النشر / مكتبة الإمام الشافعي – الرياض – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م الطبعة: الثالثة.

١١- حاشية بلوغ المرام للشيخ عبدِ العَزيزِ بنِ بازٍ – رحمهُ اللهُ – دارِ الامتيازِ ١٤٢٥-٢٠٠٤.

١٢- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية لعيسى الحلبى.

١٣- الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة . تأليف على باشا مبارك . الهيئة المصرية العامة للكتاب. سنة ١٩٨٢م.

١٤- سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني. المكتب الإسلامي . بيروت.

١٥- سير أعلام النبلاء للذهبي. طبع في مصر.

١٦-شرح كافية ابن الحاجب للرضى. دار الكتب العلمية. بيروت.

١٧- ضعيف الجامع الصغير وزيادته لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني. المكتب الإسلامي.

١٨- الكتاب لسيبويه . تحقيق الشيخ / عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثانية. سنة ١٩٧٧ ، و طبعة بولاق سنة

١٣٩٨هـ.
١٩- القول الإيجابي في ترجمة العلامة شمس الدين الأنبابي لأحمد رافع الطهطاوي . نسخة مصورة من الأصل المطبوع . مكتبة الأزهر . رقم خاص ٧٢١ – ١٠٨٩١. تاريخ.
٢٠- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بالتذكرة في الأحاديث المشتهرة لمحمد بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله بدر الدين. تحقيق مصطفي عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية. ١٤٠٦ – ١٩٨٦.
٢١- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي شمس الدين. تحقيق عبد الله محمد الصديق الغماري – عبد الوهاب عبد اللطيف. دار الكتب العلمية.
٢٢- المستدرك على الصحيحين للحاكم ، وبذيله التلخيص للذهبي. تحقيق الدكتور/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي. دار المعارف. بيروت.
٢٣- معرفة السنن والآثار للبيهقي. تحقيق الدكتور/ عبد المعطى أمين العجي. دار الوعى. حلب.
٢٤- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني. تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة الطبعة الأولى. سنة ١٩٥٥م، وطبعة أخرى مع حاشية الصبان. دار إحياء الكتب العربية. فيصل عيس البابي الحلبى، وطبعة أخرى مع حاشية الصبان وتقرير الأنبابي على حاشية الصبان على شرح الأشموني. مطبعة محمد على صبح وولده محمد عز الصباغ بميدان الأزهر الشريف بمصر. سنة ١٣٤٤هـ.